TJFPS
IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
ISSN:2312-6639

اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية 2008

Strategic framework agreement between Iraq and the United States in 2008

أ د. سلمان خيري محمد (*)
الباحث: مسلم ناجي حمد

Salman khairi Mohammed
Muslim NAJI HAMAD

Article info.

Article history:
- Received 20 January. 2021
- Accepted 15 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

Keywords:
- Strategic Framework Agreement
-American occupation
-Iraq

Abstract: The idea of this research for a discussion of an important aspect of the policy of the United States of America in Iraq that framed it in the form of the agreement between the two sides was caused by the challenges that faced the American occupation in Iraq and led to the failure of the goals of the United States of America in it. The United States of America wanted the occupation of Iraq to be a model in the democratic system in the Middle East. it also wanted to start from Iraq and realize the dream of the United States of America (the Greater Middle East.

الخلاصة: تقوم فكرة البحث على مناقشة جانب مهم من جوانب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق التي أطرتها بصيغة اتفاقية بين الجانبين, وكانت سبب ذلك التحديات التي واجهت الاحتلال الأمريكي في العراق وادت الى فشل أهداف الولايات الأمريكية فيه حيث أراد الولايات المتحدة الأمريكية من احتلالها العراق ان يكون أنموذجا في النظام الديمقراطي في الشرق الأوسط وأرادت الانطلاق من العراق وتحقيق حلم الولايات المتحدة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) كما أنها أرادت من العراق ان يكون حقلا لتطبيق نظرياتها السياسية الجديدة كنظرية الفوضى الخلاقة وأبدال المفاهيم والقيم والثقافات وحتى الأديان بما يتناسب مع النظرية الإمبريالية .

(*) **Corresponding Author**: dr. **Salman khairi Mohammed** ،**E-Mail**: dr.salmankhairy@tu.edu.iq. **Tel**: **Affiliation**: **College of Political Science / University of Tikrit**

المقدمة:

كتب الكثير من السياسيين والمفكرين والأدباء في الاتفاقية ذات الأسماء المتعددة(الأمنية، الاطار الإستراتيجي، اتفاقية التفاهم).الخ، بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق عام 2008 وقد أثارت هذه الاتفاقية جدلا كبيرا لدى رجال السياسة والفكر ومن هو معني في شؤون العراق، لأنها جاءت بهيئة اتفاقية وليست معاهدة لمحاولة الجانب الأمريكي الاستفادة مما هو يخدم مصالح الولايات المتحدة وإمكانية التنصل في حالة العكس، وبين جانبين غير متكافئين بين العراق المحتل والولايات المتحدة الأمريكية الدولة المحتلة والعظمى في العالم، فالاتفاقية جاءت لتحمي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الجانب الآخر أن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ستكون غير ملزمة أمام الكونغرس لأنها اتفاقية وليست معاهدة، ومن ذلك سيكون انعكاسات الاتفاقية مباشرة على السياسة العراقية الملزمة بتنفيذها لاسيما وأن معظم بنود هذه الاتفاقية تمنح الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات وسلطات واسعة لا تقل أبدا أهمية عن معاهدة 1930 المعقودة ما بين العراق وبريطانيا، كما اعطى الولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام الأراضي العراقية ومحاربة الإرهاب وإرسال قوات واستخدام القواعد والموانئ والطرق وبدون تحديد أو أي التزام وعند الحاجة وكما ورد أيضاَ في معاهدة 1930 المادة(9، 11، 13) التي كانت سبب الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941.

كما أن فوز "باراك اوباما" في الانتخابات وتنفيذ وعده للشعب الأمريكي (سحب جنوده من العراق وترك العراق للعراقيين) وجد الملامة من إدارة خليفته دونالد ترامب وعودة آلاف الجنود الأمريكيين على العراق بحجة مكافحة الإرهاب، والأمر الآن يتأرجح في المساومة ما بين الحكومة والدفاع عن أمن العراق وسيادته المنقوصة من الاثنين معاَ الحالة التي دفعتنا الى هذا المخاض لنبين الاتفاقية وآثارها على السياسة العراقية والعلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية من خلال ذلك.

إشكالية البحث: أن كتابة بحث مثل هذا لابد أن يواجه مشاكل متعددة ويثير أسئلة متعددة ومن هذه المشاكل– مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية هل أنها انسحبت من العراق بالصورة النهائية بعد ان حددته من النظام (الديكتاتوري) دون مراعاة مصالحها؟

– هل ان الولايات المتحدة الأمريكية بعد سحب قواتها من العراق بإمكانها العودة الى في أي وقت مناسب ودون أخذ موافقة الحكومة العراقية؟

– ومن المشاكل أيضا الاختلاف في فهم الاتفاقية لان الجانب الأمريكي تعهد بالأمن وسيادة العراق غير ان العراق لم يلمس السيادة وظل القرار العراقي تابعا للسياسة الأمريكية؟

هل أن العراق ملزم في علاقتها الخارجية بالإذعان للولايات المتحدة الأمريكية.

فرضية البحث: ننطلق من فرضية مفادها أن العراق دولة محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كما ورد في قانون الاحتلال وتملى عليه الاتفاقيات والمعاهدات من دولة الاحتلال وأن الشعب العراقي غير ملزم بها كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ويجب مقاومتها وأن نبين آثارها السلبية على مستقبل العراق السياسي، ومن الممكن أيضا أن نفترض أن الاتفاقية جاءت لتحقيق العبء المالي والعسكري بعد هزيمتها أمام المقاومة العراقية مع الاحتفاظ بمصالحها الإستراتيجية حتى يتم العودة في الوقت المناسب.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الكشف عن حقيقة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وكيفية المحافظة على مصالحها وإلزام العراق بتحقيق تلك المصالح بمبررات المحافظة عن أمن وسيادة العراق.

هيكلية البحث: تناول المبحث الأول اتفاقية الإطار الإستراتيجي والانسحاب الأمريكي من العراق من مطلبين، الأول: الاتفاقية الأمنية ومحتواها أما المطلب الثاني: تداعيات الاتفاقية على الوضع السياسي في العراق.

وتناول المبحث الثاني: أبعاد الانسحاب الأمريكي من العراق وقد جاء بمطلبين أيضا الأول: البعد الأمني والمطلب الثاني البعد العسكري.

المبحث الأول: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والانسحاب الأمريكي من العراق

بعد أن أصبح العراق مدمراً في بناه التحتية وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها محرجة أمام الوضع العراقي والدولي حتى جرت انتخابات أمريكية جديدة ووعد فيها باراك أوباما بأنه سيغادر العراق إذا فاز في رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وكما هو مرسوم فاز أوباما وكان عليه تنفيذ وعده ومغادرة العراق ولكن كيف يغادر؟ حتى ربط العراق باتفاقية الإطار الاستراتيجي وتعني علاقة تعاون وصداقة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية وقد صادق مجلس النواب العراقي بموجب القانون رقم(52) لسنة 2008 وعدّت نافذة من تاريخ 2009/1/1.

تتكون الاتفاقية من ديباجة و أحد عشر قسماً تناولت على التوالي (مبادئ التعاون / التعاون السياسي و الدبلوماسي / التعاون الدفاعي و الأمني / اللجان المشتركة / التعاون في مجالي الاقتصاد و الطاقة / التعاون الصحي و البيئي / التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / التعاون في مجال إنفاذ القانون و القضاء / التعاون الثقافي / الاتفاقات و الترتيبات التنفيذية / وأحكام ختامية) والكثير من نصوصها مستوحاة من الاتفاقية العراقية – البريطانية 1930 وقد واجهت الاتفاقية الكثير من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تحقيق الأغراض العراقية من السيادة والأمن والحرية واستعادة الحقوق الوطنية التي ينتهكها الاحتلال الأمريكي، وكانت الحكومة العراقية تجابه كل معترض على توقيع الاتفاقية هو لاستعادة العراق موقعه الدولي بعيداً عن عقوبات الأمم المتحدة وفصلها السابع والتحرر من القوات الأجنبية التي قلبت الوضع العراقي إلى أخطر عملية تغيير استراتيجي شهده البلد منذ الحرب العالمية الأولى[1].

إن البحث حول موضوع الاتفاقية المنعقدة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية يمثل مستقبل بلد مهم كالعراق، فأن جريمة العصر لن تموت ولم تتقادم من الناحية القانونية وهذا هو

(*). للمزيد من التفاصيل عن أقسام الاتفاقية: **ينظر: نص الاتفاقية العراقية – الأمريكية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، دراسات 2009، متوفر على الشبكة الدولية:

http://www.com/derasat/index/html

1(). مجموعة من الأساتذة والباحثين، **رؤية نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية–العراقية**، (بيروت: مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية –العراقية 23–2009/5/24)، ص37

منطق القانون الدولي بجميع اتفاقياته من جنيف مروراً ب(لاهاي) إلى ميثاق الأمم المتحدة وكذلك القضاء الدولي، وأنَّ من تجاهل استباحة الشعب العراقي أرواحاً واقتصاداً لا يصلح قاضياً أو مفاوضاً في هذا الموضوع لافتقاده إلى الشرعية في بلد يقبع تحت الاحتلال وإملاءاته وتوجهاته، وأن الاتفاقية جاءت لمعالجة قرار مجلس الأمن الدولي 1483 الصادر في 2003/5/22 الذي بارك الغزو وأضفى على القوات الغازية صفة سلطة احتلال لإدارة البلد وحمايته كما ورد في رسالتي الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مجلس الأمن[1].

المطلب الأول: الاتفاقية الأمنية ومحتواها:

بتاريخ الأول من كانون الثاني 2009 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ والأعمال الاتفاقية التي وقعتها الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت تحت عنوان(سحب القوات الأجنبية من العراق).[*] والتي عول عليها الكثير من أركان السلطة العراقية ليعبر بالعراق من الوضع القائم تحت الرقابة الدولية ب(الفصل السابع)،وقد واجهت الاتفاقية الكثير من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تحقيق الأغراض العراقية من السيادة والأمن والحرية واستعادة الحقوق الوطنية التي ينتهكها الاحتلال الأمريكي، وكانت الحكومة العراقية تجابه كل معترض على توقيع الاتفاقية بأنَّه لاستعادة العراق موقعه الدولي بعيداً عن عقوبات الأمم المتحدة وفصلها السابع والتحرر من القوات الأجنبية التي قلبت الوضع العراقي الى أخطر عملية تغيير استراتيجي شهده البلد منذ الحرب العالمية الأولى[2].

مع أرجحية المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق، وأنَّ هذه الاتفاقية تضع الإطار الكامل والتفصيلي لمسار العلاقات والتعاون بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية في الميادين كافة مما أسهم في تعزيز تنمية التجربة الديمقراطية في العراق على أساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها دولياً، وأنَّ ديباجة الاتفاقية والمادة الأولى منها تفضي

---

[1]. نقلا عن: حميد الخطيب، **أوراق على طاولة البرلمان** (بيروت: دار الرافدين، 2018)، ص275

[*]. أن الاسم الرسمي للاتفاقية حدث فيه اختلاف في المصادر الرسمية العراقية وبناءا على الكراس الصادر من مكتب رئيس الوزراء اطلق عليه اسم (اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق): ينظر في ذلك المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، مطبعة بابل، بغداد ، 2008

إلى رسم صورة واضحة في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقات طويلة الأمد.[1]

إن التحولات المهمة في مسار العلاقات العراقية الأمريكية بدأت منذ أواخر العام 2008 حول اتفاقيتين لإدارة الانسحاب الأمريكي وإيجاد استراتيجية طويلة الأمد وأن أبرز أولويات جدول الأعمال ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق هو تحويل الاهتمام من الأنشطة العسكرية الى الأنشطة المدنية، فالولايات المتحدة لديها مصالح في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وتعزيز الديمقراطية وتأسيس مدرك جديد لحقوق الإنسان في العراق، وتكون هذه الأهداف مقدمة لتحقيق الاستقرار والأمن في العراق والذي يمكن أن يكون بمثابة شريك بناء في المنطقة[2].

وكان الجانب الأمريكي متحمساً لتوقيع الاتفاقية لعدة حقائق نبينها:[3]

1- استثمار الاتفاقية لجعل الوجود الأمريكي في العراق دائمي وأمراً واقعياً.

2- تحرص الولايات المتحدة على عدم صياغة معاهدة وإنما إطار اتفاق وهي أدنى درجة من المعاهدة ويمكن تمريرها من دون المرور بالكونغرس لإقرارها.

3- تسعى الإدارة الأمريكية لتوقيع الاتفاق وهي لاتزال في قلب العملية العسكرية والسياسية العراقية واستكمال سياساتها. وقد نشرت صحيفة الشعب أونلاين في 2008/6/3 تصريحات للمتحدثة باسم البيت الأبيض "دانا بيرنو" وذكرت أن الرئيس بوش أعرب خلال اجتماع مع مجلس الأمن القومي حول العراق عن أهمية أن يكون الاتفاق بقوة على السيادة العراقية، وأضافت أنه يؤكد على أن أي اتفاق طويل الأمد مع العراق تأكيداً قويا على السيادة العراقية، وكشفت مجموعة من الوثائق التي أعلن عنها أرشيف الأمن القومي الأميركي أن هذه الاتفاقية بدأت ادارة بوش إعدادها بعد غزو العراق مباشرة[4].

---

[1]. حميد الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص277

[2]. جاسم محمد زكريا، الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية، **مجلة المفكر**، جامعة دمشق، العدد 6 (دمشق:2010)، ص34

[3]. سليمان الدباغ وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة الاتفاقية العراقية الأمريكية في بعدها الاستراتيجي – النفطي- القانوني** (بيروت: مركز الأمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص25

[4]. ينظر: علي السعدي، **قلق التاريخ وعقدة القوة** (بيروت: المؤسسة اللبنانية للإعلان، 2010)، ص234-235

وأن المتتبع للإدراك والرؤية العراقية وجدل الاتفاقية الأمنية يجد أنَّ هناك توازنات تحكم الإدراك العراقي في إطار التفاعل مع الاتفاقية العراقية الأمريكية في مجال تنظيم الوجود الأمريكي في العراق مما يدلل على تقاسم هذا الأدراك الى:

– تيار موافق على الاتفاقية وفي مقدمتها الحكومة العراقية.

– تيار متحفظ على الاتفاقية وله وجهات نظر مختلفة ويتمثل في عدد من القوى الشعبية المؤثرة في العراق.

– تيار متحفظ على عدد من بنود الاتفاقية التي يجد فيها مجموعة من الإشكاليات المستقبلية التي قد تواجه الحكومة العراقية.

– عدم أهلية العراق في هذه المرحلة لعقد أية معاهدة وأن العراق حسب القرارات الدولية من مجلس الأمن الدولي فأن ليس له الحق في عقد أية اتفاقية أو عهد لأنه يقع عملياً تحت الاحتلال.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى فعلاً إلى اخراج العراق من مظلة القرارات والوصايا الدولية أم الهدف من كل ذلك هو الهيمنة الأبدية وتكريس الوجود الأمريكي؟ وأن تحليل بنود الاتفاقية يكشف الأمور الغامضة التي قد تجاهلها صانع القرار أو المفاوض العراقي.

المطلب الثاني: تداعيات الاتفاقية الأمنية على الوضع السياسي في العراق

وأن من الأمور المهمة في الاتفاقية وانتهاكها السيادة العراقية منها:

– جاء في الديباجة أهمية تعزيز الأمن المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب في العراق والأصل أنَّ بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتعزيز الأمن في العراق ولكن إذا لم يستطيع العراق بحسب الإدراك والرؤية الأمريكية عدم جاهزية القوات العراقية على صيانة أمنها؟ فكيف يستطع تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية– الفقرة الثانية من المادة الثالثة تشير إلى عدم جواز نقل الولايات المتحدة الأمريكية لأي شخص من غير أفراد

قواتها أو أفراد العناصر الأمنية التابعة لها على سفنها ومركباتها وفي الحقيقة لا توجد ضمانات حقيقية لتطبيق هذا التعهد[1].

– الفقرة الأولى التي تضمنت أن تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة للحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق والتعاون في مكافحة الإرهاب.

والسؤال المطروح في ذلك أي الجماعات الإرهابية تقصدها الولايات المتحدة الأمريكية؟ وانَّ تعميم ذلك يبيح للولايات المتحدة الأمريكية القتل على كل من ترى فيه تهديدا لمصالحها والذريعة تكون المجموعات الإرهابية وتبعا لذلك فأن إبرام المعاهدات الدولية يمثل مظهرا من مظاهر ممارسة السيادة، والدولة كاملة السيادة هو الشخص القانوني المؤهل في المجتمع الدولي ويملك بذلك صلاحيات إبرام المعاهدات مع غيره من أشخاص القانون الدولي[2].

فيجب أن تكون الدولة كاملة السيادة وأنَّ عقد الاتفاقية تريد من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة العراقية عقد اتفاقية تحل محل الاحتلال العسكري المباشر لقواتها المسلحة ويرتبط مفهوم السيادة بمفهوم الاستقلال فالدولة المستقلة هي التي لها القدرة على ممارسة مظاهر السيادة على الصعيدين الداخلي والخارجي بحرية من دون تدخل احد فالسيادة تخول الدولة الحق بالتشريع وتطبيق القوانين، والسيادة هي التي تضمن لكيان سياسي ما وجوده واستقلاله ومساواته مع الكيانات السياسية الأخرى المكونة لمجتمع الأمم[3].

واعترافاً بقدرات القوات المسلحة العراقية وزيادة قدراتها وتحملها المسؤوليات الأمنية الكاملة اتفق العراق والولايات المتحدة الأمريكية على ما يأتي :-

– يجب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية المقاتلة من المدن والقصبات العراقية في وقت لا يتعدى تاريخ تولي القوات الأمنية العراقية المسؤولية كاملة، يجب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة الأمريكية من الأراضي العراقية في موعد لايتعدى 31ديسمبر/كانون الأول عام 2011[3].

---

[1]() منى حسين عبيد وخلود محمد خميس، العلاقات العراقية– الأمريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية للبنات، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، المجلد27، العدد9 (بغداد: 2016)، ص926

[2]() . صلاح جبير البصيصي، نظرة قانونية في الاتفاقية العراقية الأمريكية، مركز العراق، متاح على الرابط : www.noonpost.com تاريخ الزيارة للرابط 2019/3/25

[3]() جاسم محمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص42

– تتمركز قوات الولايات المتحدة الأمريكية المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها الواقعة خارج المدن والقصبات.

– تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بحق السيادة لحكومة العراق وأن تطلب من قوات الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من العراق في أي وقت.

– يتفق الطرفان على آليات محددة لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المدة الزمنية المحددة وان يتفقا أيضا على المواقع التي تستقر فيها هذه القوات[1].

وأنَّ من تداعيات المعاهدة الاستراتيجية السيطرة على العراق وأمركته والتحكم به واستغلال العراق فاصلاً بين سوريا وايران وأيضاً استعمال العراق منطلقاً لأعمال عسكرية ضد دول معادية فضلاً عن ذلك فان إبرام معاهدة تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية تلعب USA فيها دور رب الأسرة عبر معاهدة تعطي USA دورا بحماية العراق من أي عدو خارجي فالدولة الأضعف تدور بفلك الدولة الكبرى، وأن الاتفاقية تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية التحكم بالاقتصاد العراقي وموارده وأجهزته وأولهما القوى الأمنية المسلحة ويكون لها الدور الأكبر في تفكيك العراق وتدميره فضلا عن الغزو الثقافي لإبعاد العراق عن هويته وحضارته وعن لعب دور متميز في المنطقة العربية[2].

وهكذا أرست الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية القواعد والمحددات القانونية والمستقبلية لوجود القوات الأمريكية فوق الأراضي العراقية مع إيجاد التكييف المناسب لآفاق العلاقة بين البلدين في الجوانب الأمنية وغير الأمنية من منطلق إظهار الحرص على أمن وسيادة العراق، وأن البحث في مضمون الاتفاقية لمعرفة تداعياتها المستقبلية على امن العراق وسيادته مما يقودنا ذلك الى التحذير من العواقب التي تنطوي عليها مجموعة من بنود الاتفاقية التي قد تلحق الضرر لاستقرار العراق وسيادته لأنها تمت على حد تعبير المفكر العراقي

---

[1] ندوة أقامها قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد بتاريخ 31/آذار/2010

[2] سليمان الدباغ واخرون ، مصدر سبق ذكره ،ص176

(*) أكاديمي ومفكر عراقي ولد في مدينة النجف الأشرف عام 1945 ومختص في القضايا الإستراتيجية العربية والدولية.

(عبدالحسين شعبان)[*] بين طرفين غير متكافئين احدهما قوي يستطيع فرض شروطه والآخر الضعيف المضطر للاذعان ،وأنَّ هذه الاتفاقية ستؤثر على العراق في حاضره ومستقبله [1].

فضلاً عن ذلك أيضاً فإنَّ الاتفاقية في مضمونها تؤكد على استمرار القوات الأمريكية في التحكم بالمجال الجوي والحدود البرية والعلاقات الخارجية (العسكرية والاقتصادية) وخصوصاً ما يتعلق بالنفط إذ إذ بقي الضغط متواصلاً لتشريع قانون النفط والغاز الذي يعكس مسودته حماية المصالح لسنين مقبلة على الرغم من ادعاءات استعادة السيادة في الوقت السابق والحاضر وأنَّ الاتفاقية كانت محاولة استباقية لمنع حدوث تداعيات في حال انسحاب القوات الأمريكية من العراق وان لم تشترط الحصول على النفط عقود طويلة الأجل وان موضوع النفط يبقى يشكل الأساس للاحتلال فضلا عن الامتيازات العسكرية وهو الأمر الذي لم يعارض حكومة المالكي وحلفائه وخاصة الحركة الكردية المتمثل ب(حكومة اقليم كردستان–العراق /أربيل)[2].

ويمكن تحديد أهم معالم الاتفاقية بحسب آراء عدد من المطلعين منها بقاء طويل الامد للقوات الامريكية في العراق وقد يكون لعشر سنوات مقبلة وإعطاء الصلاحيات لهذه القوات بمطاردة واعتقال أو شن غارات واعتقال الأشخاص الذين يشكلون تهديداً للأمن القومي الأمريكي وأيضاً البقاء على الحصانة للقوات الأمريكية والمتعاقدين معها وعدم امتثالهم أمام القانون العراقي وأخيراً إعطاء الأولية للشركات الأمريكية للاستثمارات المستقبلية[3].

وهكذا فإنَّ الاتفاقية جعلت العراق تحت بنودها وخاصةً موضوع السيادة والأجواء والتدريب والعتاد والتسليح والتجهيز، وأن الاتفاقية لا يمكن تعديلها لأن فيها التزامات مالية على العراق لما يتعلق بالديون وفوائدها ولم تتضمن الاتفاقية تدريب فنيين على طائرات (الأف 16) ودبابات الابرامز والمعدات الأمريكية الأخرى[4].

---

[1] سامر مؤيد عبداللطيف، اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق :رؤية في الأبعاد والمحاذير المستقبلية، **مجلة جامعة كربلاء**، مجلد 8، العدد4 (كربلاء : 2010)، ص119

[2] عبدالحسين شعبان، **بغداد– واشنطن اي مقايضة للاحتلال العسكري؟ في حيثيات الاتفاقية العراقية – الامريكية** (بغداد: مركز العراق للدراسات :2011)، ص39

[3]. تيسير سعيد الأسدي، تداعيات مسودة الاتفاقية العراقية الامريكية ، مقالة ، متاح على الرابط :
تاريخ الزيارة 2019/5/14 www.non14.net/28643/

[4] جاسم حنون، **هل يستطيع العراق الخروج من اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية،** تاريخ النشر 2018/8/10 متاح على الرابط:

إذاً وفي ضوء ما تقدم لم تحفظ الاتفاقية السيادة العراقية بأي شكل من الأشكال وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في العراق تشكل سلطة تعلو السلطة العراقية في المسائل الكبرى وأن السلطة العراقية لن يكون لها الأولية الشاملة كما تفترض مفاهيم السيادة.

المبحث الثاني: أبعاد الانسحاب الأمريكي من العراق

لقد اتسم نهج الإدارة الأمريكية في ظل توجهات أوباما إلى أنه تحاشى الدوافع الأيديولوجية للإدارة السابقة وسعى الى إعادة الأداة العسكرية الى وضعه الطبيعي والمناسب بجوار الأدوات السياسية والاقتصادية لكي تكون الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن، وقد أكد اوباما على أنه سيحقق تطلعات ناخبيه بسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان[1].

فقد عد أوباما الحرب على العراق بمثابة تقويض فعالية الدور الأمريكي في العالم وفي الشرق الأوسط وأكد أوباما أنَّ على الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من أعباء العراق لكي تستعيد دورها العالمي وأن إدراك اوباما وتصوره أنَّ العراق ليست الجبهة المركزية للحرب على الإرهاب وأن الجبهة الأساسية للإرهاب في أفغانستان وباكستان[2].

بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية العام 2011 احتل الإرهاب الدولي ثلث أراضي العراق ليضمها إلى سوريا وتمدده في شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط وصولاً الى أوربا والأمريكيتين، وقد شكل الإرهاب تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفي رأي العديد من الباحثين أن تمدد الإرهاب وخطورته هو بسبب الأخطاء الجيوستراتيجية للانسحاب الأمريكي وإهمال الإدارة الأمريكية لأهمية العراق الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

المطلب الأول: البعد الأمني

أعلن وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بأن أي تأخير لانسحاب القوات الأمريكية يستلزم بالضرورة حدوث تدهور في الوضع الأمني في العراق ، وكتب توماس ريكس[*] في افتتاحية صحيفة (نيويورك تايمز) وفي (فورين بوليسي) يحث فيهما أوباما على تأخير سحب

تاريخ الزيارة 2019/8/6.https://arabic.sputniknews.com

[1]. مايكل كوكس، خيار اوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد4، (الامارات:2010)، ص50

[2]. أرشد مزاحم مجبل الغريري، مصدر سبق ذكره،ص135

[3]. أسماء جميل رشيد ، المصدر سبق ذكره، ص55

القوات التي من المفترض أن تبدأ العام 2010 وطلب ريكس من أوباما إلغاء انسحاب القوات الأمريكية المجدول في نهاية 2011.

وهناك فئات رئيسة ثلاث تهدد أمن العراق واستقراره بعد الانسحاب منها:

1- المتطرفون الذين يرفضون تشكيل النظام السياسي في العراق وقد تنتهج هذه المجموعات العنف لإغراق العراق في الفوضى.

2- مجموعات المعارضة التي تشارك في النظام السياسي ويمكن أن تتجه لاستعمال القوى وذلك من أجل الحصول على المزيد من المكاسب السياسية والسيطرة على المزيد من المصادر والموارد[1].

وانسحبت القوات الأمريكية من العراق بعد ان ذاقت الويلات للعراق بعد سنوات من الدمار والخراب التي تسببت بها وايضا الى النهب الواضح في ثرواته بعد ما خططت الادارة الامريكية لحربها على العراق بغية تحقيق أهدافها، لذا فإنَّ القوات الأمريكية انسحبت من العراق وعلل ذلك بعدة أسباب مستعينة في توجهها بعدد كبير من الدبلوماسيين واغلبهم كانو من ضباط الاستخبارات الأمريكية ومستعينين بشركات الأمنية الخاصة مما يدلل ذلك على التدخل الفوري في أية حالة يهتز بها الأمن العراقي لذلك سعى الى خلق أوضاع امنية غير مستقرة وعملية سياسية يشوبها الكثير من الإشكالات والتشويه، وعليه فإنَّ عدم الاستقرار يعطي الولايات المتحدة الأمريكية الحجج الكافية للاستمرار بدورها الفاعل في العراق[2].

وأشارت (المجموعة الدولية للأزمات) وهي منظمة دولية محايدة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أشعلت شرارة العنف وقد كان من المفترض وجود أعداد كبيرة من القوات الدولية والمدربة يتناقض مع حالة الفراغ الأمني التي سادت البلاد في البداية ومن ثم حالة الفوضى الأمنية التي انتشرت بشكل واسع في أكثر من منطقة وأن ذلك يدعم تعمد الولايات المتحدة في

(*). عضو بارز في (مركز نيو امريكا) للأبحاث الأمنية

(1). خيري عبدالرزاق جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص165

(2). رائد الحامد ، الانسحاب الامريكي من العراق : المقدمات واشكال البقاء ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 392 (بيروت: 2011)، ص 99

إبقاء القوات الأمريكية في العراق وأن المجتمع بحاجة إلى بقاء الوجود العسكري الأجنبي وأيضاً أن ذلك يدعم الطروحات التي عدَت الوجود العسكري الأمريكي أساس المشكلة في العراق[1].

إن الانسحاب الأمريكي من العراق ليس امراً سياسياً فقط وإنما مطلب استراتيجي، أن العراق كان خالياً من الإرهاب قبل عام 2003 وفيما بعد ذلك أصبح العراق بحسب القادة الأمريكان مرتعاً لتجنيدهم إذ قال الجنرال (وليام اودوم) الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي الأمريكي (اننا نحقق غايات بن لادن وكلما زاد بقاء القوات الامريكية في العراق زاد كره الشعب العراقي لأمريكا واعتبرتهم أعداءً لها ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية انفقت اموالاً طائلةً في وجودها في العراق وتزايد الكلف بعد ذلك بنسبة30% سنويا)"[2].

وفي الشأن نفسه سرب كبار الضباط في الجيش الامريكي في آذار 2010 بياناً لا يتسق مع مواقف (أوباما) والبيان صدر من الجنرال (راموند اوديرنو) قائد القوات الأمريكية في العراق والذي طالب بشكل رسمي بإبقاء كتائب أمريكية في المنطقة الشمالية من العراق حتى بعد آب 2010 (موعد سحب القوات الامريكية من العراق)، والجنرال رايموند اوديرنو قال((أنَّ القوات الأمريكية بحاجة إلى البقاء في العراق لحين تحقيق أهدافها في تأمين عراق مستقر يتمتع بالأمن والسيادة وهي الأهداف التي تتطلب وقتاً كافياً لتحقيقها)) وأضاف أوديرنوا أن المنجزات الأمنية في العراق هشة والمشاكل بين بغداد وأربيل قد يدهور الأوضاع الأمنية في شمال البلاد[3].

فضلاً عن ذلك فإنَّ أبعاد الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية أنها كانت تطمح إلى دور أكبر وكانت شروطها ومطالبها كبيرة وأن لهذه الاتفاقية أبعاد أخرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من النصوص الواردة فيها فانها عملت بكل جهودها أن يكون العراق بحاجة اليها سواءً كان ذلك من حالة الضعف الأمني التي يعيشها العراق أو التهديدات الأقليمية لدول الجوار، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبقي مسألة الأمن في العراق هشة الأمر الذي تطلبه من الحكومة العراقية أن تقوم بطلب قوات الولايات المتحدة الأمريكية مقابل

---

[1]. أحمد فاضل جاسم و عامر هاشم عواد ، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري، **مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، العدد 52، (بغداد:2012)، ص8.

[2]. جورج ماكغفرن ووليام بولك، مصدر سبق ذكره، ص101

[3]. خيري عبدالرزاق وآخرون، **أمريكا وأوهام الانسحاب من العراق عام 2011 واقعه وتداعياته**، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2011)، ص122

تنازلات سياسية واقتصادية، كما وأن عدم استقرار العراق يدفع الجانب العراقي إلى تعديل الاتفاقية والتي من شأنها أن تبقي القوات الأمريكية لمدة أطول[1].

المطلب الثاني: البعد العسكري

إنَّ إبرام معاهدة تعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية تلعب من خلالها امريكا دور القيادي فيها وهي تعطي لاميركا دور بحماية العراق من أي عدو خارجي ودور في بناء القوات المسلحة مع ابقاء قوات أمريكية في العراق، فالاتفاقية عملت على تحييد العراق بالصراع مع (إسرائيل) فالعراق لم تكن قادرة على ذلك مادامت الولايات المتحدة تسيطر على قدرات القوات المسلحة العراقية[2].

إنَّ الاتفاقية منحت لأميركا حرية استعمال الأراضي العراقية انطلاقاً من حماية مصالحها في العراق أو لمحاربة الإرهاب والدول الراعية للإرهاب، ويسمح لها بضرب إيران اذا تعرض لها بالخليج وكذلك تستعمل قواتها من العراق لتهديد أمن إيران وسوريا بعد افتعال أحداث أمنية على الحدود بذريعة مكافحة الإرهاب، إذ إنَّ الدولة المسيطرة في الاتفاقية تستطيع أن تبرر أعمالها العسكرية عبر صناعة الإحداث دون تمكن الحكومة العراقية من منعها من ذلك فهي تتحكم بالعراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً[3].

إذ أكد الخبير العسكري بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن (انتوني كوردسمان) :(لقد خاضت القوات الأمريكية الحرب في عام 2003 لأسباب خاطئة إذ ثبت بالدليل القاطع أن العراق لم يمتلك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الطويلة المدى ولم يكن النظام العراقي مرتبطا بشكل أو بآخر بتنظيم القاعدة أو بأي هجمات تم شنها على الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها وكل ما حققته الغزوة الأمريكية هو تدمير قدرات القوات المسلحة العراقية وردع إيران دون أن يكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي خطة واضحة لاستعادة الأمن والنظام من خلال نظام حكم ديمقراطي وأصر الخبير العسكري الأمريكي

---

[1]. Abd Albari Atwan,Almalki dilemma between Tehran and Washington,Alarabi gth of june,2008.p.17

[2] . سليمان الدباغ وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص176

[3]. أحمد السيد رياض، **أعراض مابعد الاحتلال: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق،** متوفر على الرابط :

http://digital.ahram.org48.2019/7/20 تاريخ زيارة الرابط

على وصف الحرب الأمريكية في العراق وما انتهت إليه من سحب للقوات الأمريكية بأنها حققت نصراً تكتيكياً تمثل في تشكيل قدرات فعَّالة في كبح جماح حركات التمرد وتحقيق انتصارات هامة بالتعاون مع قوات الأمن العراقية خلال عامي 2007 و2008 والتعويض عن دخول العراق خمسة أعوام من الحرب الأهلية وكذلك خلق هيكل هش لديمقراطية غير فعَّالة قد تقود العراق إلى العودة لنظام حكم الرجل القوي الواحد)[1].

وفي هذا الصدد، قال الدكتور كوردسمان: إن الانتصارات التكتيكية التي قادتها القوات الأمريكية لم تتمخض إلاَّ عن تقليص عدد الحوادث الأمنية وبالتالي تخفيض مستوى الصراع الذي نتج من الإخفاقات الأمريكية في سنوات الغزو الأولى إلاَّ أن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت تلك الحرب استراتيجياً على حد رأيه[2].

وخلص "كوردسمان" إلى أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا يشكل إعلان نصر أمريكي في الحرب التي شنتها على العراق في عام 2003 وإنما يشكل نهاية لحرب باهظة التكاليف من الناحية الإستراتيجية إذ تركت القوات الأمريكية عراقاً غير قادر حتى على ضمان أمنه واستقراره الداخلي ومنطقة إستراتيجية بدون بناء هيكل استراتيجي جديد لمرحلة ما بعد انسحاب آخر جندي أمريكي من العراق[3].

.

---

(1) . محمد ماضي، **الانسحاب الأمريكي من العراق: هزيمة استراتيجية ونهاية لهيمنة قوة عظمى**، تاريخ النشر 2019/12/21 متوفر على الرابط:

https://www.swissinfo.ch/ara. تاريخ زيارة الرابط 2019/7/20

(2) . أحمد فاضل جاسم و عامر هاشم عواد ، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة مابعد الانسحاب الأمريكي، **مجلة دراسات دولية**، العدد 52 (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015)، ص11

(3). أحمد فاضل جاسم و عامر هاشم عواد، المصدر نفسه، ص13

الخاتمة

بعد تناولنا لمجريات الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت عام 2008 وجدنا بأنها تفقر الى الكثير من الجدية في متون الاتفاقية فأنها لم تراعي المصالح العليا للعراق في الكثير من الجوانب منها ما يتعلق بتواجد القوات الأمريكية في القواعد العسكرية بعد الانسحاب وأيضا خرق الاتفاقية للسيادة العراقية فلم تكن السيادة العراقية مصونه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا أن الاتفاقية كانت تكريسا للوجود الأمريكي في العراق وخصوصا في ما يتعلق بالقواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء العراق.

الاستنتاجات

ومن خلال دراستنا للاتفاقية الأمنية وتأثيراتها المستقبلية يمكن استنتاج ما يلي:

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الخلاص من مأزق احتلال العراق واستبدلت ذلك بهيأة اتفاقية .

2- أن معظم بنود الاتفاقية الأمنية(الاطار الإستراتيجي) كانت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية كحق العودة عند الضرورة ومكافحة الإرهاب واستخدام الأراضي العراقية...الخ

3- تبين من خلال بنود الاتفاقية أن الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من بنود معاهدة التحالف المعقودة ما بين العراق وبريطانيا عام 1930م

4- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية العودة بوجه جديد الى العراق الذي أصبح من المستحيل التخلي عنه أو السماح للمنافسين بالتدخل بشؤون العراق والحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية

5- فشل مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط ومحاولة استبداله بمشروع جديد أقل تكلفة.

6- أن الاتفاقية لم تنجح في تحقيق الأهداف التي رسمت من أجلها بتصور الجانب العراقي هو تحقيق السيادة الكاملة للعراق وبسط الأمن فيه وظل الخراب والدمار ولازال أيضا على عملية سياسية غير متوافقة ومرفوضة من قبل الشعب العراقي.

قائمة المصادر

1-نص الاتفاقية العراقية – الأمريكية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، دراسات 2009، متوفر على الشبكة الدولية :

http://www.com/derasat/index/html.

2- مجموعة من الأساتذة والباحثين، **رؤية نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية-العراقية**، (بيروت: مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية –العراقية 23-2009/5/24)، ص37

3- حميد الخطيب، **أوراق على طاولة البرلمان** (بيروت: دار الرافدين، 2018)، ص275

4- وقائع ندوة قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة بالتعاون مع جامعة النهرين، العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بيت الحكمة، بغداد،2011، ص5

5- مجموعة من الأساتذة والباحثين، **رؤية نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية-العراقية** (بيروت: مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية –العراقية 23-2009/5/24)، ص37

6- . ينظر الى الرابط
http://gjpi.org/wp-content/uploads/2009/02/sofa-arabic.pdf تاريخ زيارة الرابط 2019/4/25

7- جاسم محمد زكريا، الاتفاقية الامنية بين العراق وأمريكا في ميزان الشرعية الدولية، **مجلة المفكر**، جامعة دمشق، العدد 6 (دمشق:2010)، ص34

8- سليمان الدباغ وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة الاتفاقية العراقية الأمريكية في بعدها الاستراتيجي – النفطي- القانوني** (بيروت: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص25

9- علي السعدي، **قلق التاريخ وعقدة القوة** (بيروت: المؤسسة اللبنانية للاعلان، 2010)، ص234-235

10- منى حسين عبيد وخلود محمد خميس، العلاقات العراقية- الأمريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية للبنات، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، المجلد27، العدد9 (بغداد: 2016)، ص926

11- صلاح جبير البصيصي، نظرة قانونية في الاتفاقية العراقية الامريكية، مقالة في مركز العراق، متوفر على الرابط www.noonpost.com تاريخ الزياة للرابط 2019/3/25.

12- ندوة أقامها قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد بتاريخ 31/آذار/2010

13- سامر مؤيد عبداللطيف، اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق :رؤية في الابعاد والمحاذير المستقبلية، **مجلة جامعة كربلاء**، مجلد 8، العدد4 (كربلاء : 2010)، ص119

14- عبدالحسين شعبان، **بغداد- واشنطن اي مقايضة للاحتلال العسكري؟ في حيثيات الاتفاقية العراقية -الامريكية** (بغداد: مركز العراق للدراسات :2011)، ص39

15- تيسير سعيد الاسدي، تداعيات مسودة الاتفاقية العراقية الامريكية ، مقالة متاح على الرابط :
www.non14.net/28643/.

16- جاسم حنون، **هل يستطيع العراق الخروج من اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية**، تاريخ النشر 2018/8/10 متوفر على الرابط:
https://arabic.sputniknews.com:

17- مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد4، (الامارات:2010)، ص50

18- رائد الحامد ، الانسحاب الامريكي من العراق : المقدمات وإشكال البقاء ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 392 (بيروت: 2011)، ص 99

19- أحمد فاضل جاسم و عامر هاشم عواد ، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة مابعد الانسحاب العسكري، **مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، العدد 52، (بغداد:2012)، ص 8

20- خيري عبدالرزاق وآخرون، **أمريكا وأوهام الانسحاب من العراق عام 2011 واقعه وتداعياته**، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2011)، ص122

21- Abd Albari Atwan,Almalki dilemma between Tehran and Washington,Alarabi gth of june,2008.p.17

22- أحمد السيد رياض، **أعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق**، متوفر على الرابط http://digital.ahram.org48 تاريخ زيارة الرابط 2019/7/20.

23- محمد ماضي، **الانسحاب الأمريكي من العراق: هزيمة استراتيجية ونهاية لهيمنة قوة عظمى**، تاريخ النشر 2019/12/21 متاح على الرابط:
https://www.swissinfo.ch/ara.

24- أحمد فاضل جاسم و عامر هاشم عواد، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة مابعد الانسحاب الأمريكي، **مجلة دراسات دولية**، العدد 52، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2015)، ص11